

وزير العدل الجزائري الذي يحارب الفساد العابر للحدود

بلقاسم زغماتي
رجل قوي في لحظة حرجة

الفصل ما بين تعيين زغماتي كقائد عام لقضاء الجزائر وتعيينه وزيرا للعدل، هو فاصل طبعه حراك شارع اسقط رؤوس الفساد.



أبو بكر زما
كاتب جزائري

توصف بـ"عدالة الليل" كناية عن الأوامر التي كان يتلقاها القضاء لتصفية قضية مرجحة للسلطة. وتوصف أيضا بـ"عدالة التفنون والكواليس والمحابة والرشوة والفساد، وهي مزاي من الصعب أن تصبغ ذهنية وعقول الجزائريين. وعندما تسال أحدا عن العدالة في الجزائر سيقول لك بالفم العريض "عن أي عدالة نتحدث وهل هناك عدالة عندنا؟". من هنا، قدم إلى المشهد رجل قد يتمكن من أن يعيد للعدالة رأسها وقوتها. حيث لم تصل العدالة الجزائرية، وهي كغيرها في الكثير من بلدان العالم إلى الآن إلى تطبيق الأحكام بكل نزاهة وحزم وإنصاف. ربما يعود ذلك حسب الكثيرين إلى تعقيدات أنثروبولوجية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية تحكم ضمن شروطها واقع المجتمع الجزائري الذي لم يخرج بعد من عقلية البداوة إلى حاضر العصرية وبناء المؤسسات الفاعلة والقوية.

العدالة رهينة السلطة

وزير العدل الجزائري بلقاسم زغماتي المولود في قوراية بولاية تيارت، تدرج في سلك القضاء وخبر تقاضيه ويعرف الكثير من خفاياه، والذي رأس عددا من المجالس القضائية النيابة من سنة 1981 إلى غاية تعيينه وزيرا هذه السنة.



رهان نجاح مهمة زغماتي يقتضي الحزم الصارم والاستقلالية التامة عن مظاهر التدخلات والتأثيرات الخارجية، لأن الكثير من الإشارات تعطي الانطباع أن العدالة في الفترة الأخيرة لم تتحرك إلا بإيعاز من طرف الجيش

قصته مع النظام المعزول تكتنفها العديد من الهوامش السرية ومحاطة بالصمت والتحفظ كعادة رجال الدولة الجزائرية ذوي المناصب الحساسة. علاوة على نهبه من سلك القضاء وعودته إليه أقوى من ذي قبل أي وزير بعد أربع سنوات من عدم الظهور، وهو الذي تحدى أركان النظام بإصداره مذكرة توقيف دولية في قضية فساد طالت الشركة الأهم والأقوى في الجزائر، أو ما يعرف بقضية "سوناطراك"، شملت الوزير الأسبق شكيب خليل أقرب وزير إلى بوتفليقة ورجل أميركا الأول في البلاد، كما يقال عنه، بل قيل إنه كان يتعامل مباشرة مع ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش، وما زالت إلى حد الآن ندوته الصحافية

مطبوعة في الذهن حين قال فيها جملة غدت علامة فارقة في مساره "على العدالة أن تدلي بدلها في هذه القضايا، ليس بالبيانات وإنما بإجراء قضائي"، فكله الأمر نتيجته سنة 2015 من منصبه كقائد عام لمجلس قضاء الجزائر. هذه الجراحة التي لم يعدها الجزائريون تأتي من رجل قضاء رفع سيف التحدي ومواجهة نظام يستمر العدالة بالضغظ وهوى النفوذ، جعل أعداء الصراحة والحقيقة كرئيس الوزراء المسجون اليوم أحمد أويحيى، والأمين العام السابق لحزب جبهة التحرير عمار سعداني، يتهامنه بتلقي أوامر فوقية في قضية إصدار مذكرة التوقيف الدولية، والعالة للفريق توفيق القائد السابق لجهاز المخابرات والمسجون حاليا لتوريط خليل.

ولكن ما زالت الأعراف والتقاليد العامة تسيطر على النظام العام في الجزائر، وهذا يعني أن الكثير من أمور الحكم والاحتكام هي رهينة بيد سلطة العروش والأسر والعائلات التي تمتلك نفوذا تاريخيا وإرثا اجتماعيا واسعا وثريا، فبعض الخلافات العميقة لا يمكن أن تحل إلا عندما تجتمع رؤوس العائلات الكبيرة، مثلما يحدث في الكثير من الأحيان بسبب خلافات حول الأراضي أو حول دية القتيل من عرش ما حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتدخل العدالة إلا كطرف شاهد أو في أحسن الأحوال كطرف مهدي للخوادر وجبر الكسور.

الصمت أو العزل

طيلة عشرين سنة أو أكثر، صنع النظام عدالة على مفاصله وبيئته تليق بكل مناسبة هو الطرف الوحيد فيها الأمر والنافذ والمهيمن والمسيطر. هذا ما يتردد ويعاد التذكير به كلما حفرنا في أخدود هذه السنوات. اختفت ملفات قضايا كثيرة، دون أن يعرف أحد مصيرها، كقضية المجاهدين المزيفين التي فجرها عزيز ملوك المسؤول السابق في وزارة المجاهدين ووزارة العدل، وهي ملفات تحوي أكثر من 50 ملفا لمجاهدين

رجل الميدان

ولكن ماذا يمكن للوزير القوي اليوم في جهاز العدالة أن يقوم به في ظل حراك يتطلع إلى أن يرى هذه الأخيرة ترجع الحقوق لأصحابها وتقتض للمظلوم وتعيد الأمور إلى نصابها؟ زغماتي مطلع بشكل عميق على ملفات رؤوس الفساد ويعرف الصغيرة والكبيرة منها، وصاحب خبرة وتجربة ستؤمله لكي يلعب دورا كبيرا في تطهير سلك القضاء من الإغراءات والنفوذ والتسلط الذي تغلف بمعق وتجزر في المحيط



تحدي زغماتي لأركان النظام باتهام الوزير شكيب خليل الأقرب لبوتفليقة ورجل أميركا في البلاد بالفساد، يعد أبرز محطات مسيرته.

على درجة عالية من الوعي أبهرت العالم كله، لاسيما وعيه بمخاطر الفساد وضرورة مكافحته وملاحقة المفسدين، الأمر الذي جعل القضاء يتصدر المشهد العام ويرتقي في أداء مهامه الدستورية إلى مستوى المطالب المشروعة للشعب وتطلعاته إلى حياة كريمة وغد أفضل". وهو يرى أن المؤسسة القضائية قائمة بمهامها الدستورية في ضوء قوانين الجمهورية كحامية للحقوق والحريات الأساسية للجميع دون أي تمييز أو اعتبارات ظرفية أو شخصية خاصة، مهما بلغت درجتها أو كان نوعها وطبيعتها، فلا هدف أو غرض للقضاء الوطني في دولة الحق والقانون سوى إحقاق الحق وإعلاء سلطان القانون حفاظا على الأمن القانوني والقضائي داخل المجتمع. لأن خطورة أفة الفساد باعتبارها ليست محصورة في حدود الوطن بل هي جريمة عابرة للحدود ولها امتدادات في العديد من الدول، وهو يستشهد دوما بإصدار منظمة الأمم المتحدة في سنة 2003 لصك دولي بعنوان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لمساعدة الدول التي يصعب عليها بمفردها محاربة هذه الآفة لتعزيم مجالات التعاون مع بقية الدول.

هذه التصريحات هي حجر الزاوية الذي سيرتكز عليه الوزير، فهي بالأساس أحد مطالب الحراك الذي لن يطمئن إلا إذا رأى هذه الأموال والمقدرة بالملئيات تعاد إلى خزينة الدولة.

ورهان نجاح المهمة المنوطة به يقتضي الحزم الصارم والاستقلالية التامة عن مظاهر التدخلات والتأثيرات الخارجية وهي ما سيجاول الوزير العمل عليها، لأن الكثير من الإشارات الحادة تعطي الانطباع أن العدالة في الفترة الأخيرة لم تتحرك إلا بإيعاز من طرف الجيش وهو ما يبقيه هذا الأخير، ويؤكد عليه القضاء من خلال نوعية القضايا والأشخاص الذين يتوافدون على مجالسه والتي لم يكن أحد يصدق أنها في يوم ما ستقاد هكذا وتباعا.

صورة زغماتي في أنفاس العديد من الجزائريين تعطي الأمل في قدرته على تصحيح مسار العدل في دولة تتحرك اليوم في منعطف حاسم، وقد تميل كفة الميزان إلى جانب شعبها وشارعها الذي يبحث عن رمز يلوذ به من هول الظلم ويخرجه إلى فسحة الحق.

قصة زغماتي مع النظام المعزول تكتنفها العديد من الهوامش السرية ومحاطة بالصمت والتحفظ كعادة رجال الدولة الجزائرية ذوي المناصب الحساسة

والنفوس والعقول. ربما كان له دور سياسي في الفترة السابقة ولكنه لم يحسن تقدير الأمور بشكل جيد من ناحية التجاذبات السياسية التي كانت تتراوح بين الولاء والخضوع والتزلف وهي صفات لا يحسن القيام بها حسب المحيطين به، فهو صاحب مواقف لا تليق ولا تنكسر، بل دليل أنه عزل مرتين في مساره بسبب تصديه لقوى خارج القانون الذي يعرفه ولا يعرف شيئا سواه.

أعدت السلطة المرفوضة من الحراك، كما تسمى، للوزير الحالي اعتبره كرجل قانون "تاع الميدان" كما يقال بالعامة الجزائرية، ربما كانت تبحث عن رجل يوفق في التواصل مع الشارع الذي أصبح نهمه إلى محاسبة المفسدين كبيرا ووضحا ومطلقا، رجل ثقة ويحسن التواصل والتحدث، فهو لبق ومتحكم ويعرف حجم الرهانات الموكلة بجهاز العدالة وأي خطأ يمكن أن يطيح من عمر الثقة التي انعدمت بين النظام والشارع.

استعادة الثروات

وفي تصريحاته الأخيرة قال زغماتي إن مكافحة الفساد لن تكتمل وتبلغ غايتها إلا باسترجاع العائدات الإجرامية أي الأموال المنهوبة، والتي تشكل في وقتنا الراهن حجر الزاوية على المستويين الوطني والدولي، ذلك أن تجارب الدول التي سبقتنا في هذا الموضوع بينت أنه لا شيء يساهم بصورة فعالة في محاربة هذا النوع من الإجرام والوقاية منه سوى ملاحقة المذنبين في زمامهم المالية لاسترجاع ما نهبوه من أموال". وأضاف إن "بلدنا يشهد حاليا مرحلة غير مسبوقة ظهر من خلالها المجتمع الجزائري

